

والقول بأن في رواية الحديث أعاجم قول لا يُعتدُّ به ، لأن ذلك يقال في رواية الشعر والنثر ، اللذين يُحتج بهما ، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدثاً ممن يعتد به أن يوضع في صف « حماد الراوية » الذي كان يكذب ، ويلحن ، ويكسر الشعر^(١). وروى « الكوفيون » أن حماداً الراوية كان حَفِظَ القرآن من المصحف ، فكان يُصَحِّفُ نيفاً وثلاثين حرفاً^(٢). ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بروياته . ولكنهم تخرجوا في الاحتجاج بالحديث النبوي .

ولم تَرَفَّعَ التَّحْوِيلُونَ عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض ، العذب ، الزلال ، فأصبح رُبْعُ اللغة به خصيباً بقدر ماصار رُبْعُ النحو جديداً !؟

● وَمَنِ اطَّلَعَ على منهج المحدثين في النقد ، وطريقتهم في التعديل ، ومبالغتهم في حقيقة الراوي ، والأخذ بالظنَّة والتهمة في ردِّ مروياته ، يكادُ يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمر لا يُصَدِّقُهُ عقل ، ولا يتفق عليه اثنان .

● ونحن لانعذر القدامى في عدم احتجاجهم بالحديث ، ولكن عدّم ممارستهم لهذا الفن الجليل صرَّفَهُمْ عن الاحتجاج به ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

الاتجاه الثالث : التوسط بين المنع والجواز

وَمِنْ أَمْهَزَ مَنْ نَهَجَ هذا النهج « أبو اسحاق الشاطبي » - ٧٩٠ هـ فقد قَسَمَ الحديث إلى قسمين :

القسم الأول : ما يُعْتَنَى ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

القسم الثاني : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه ، لمقصود خاص ، كالأحاديث

(١) « مراتب النحويين » : ١١٨ .

(٢) « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » : ١٢ ، و« حماد » هذا هو حماد بن سائب بن المبارك ، أبو القاسم (٩٥-١٥٥ هـ) وانظر ترجمته في « الأعلام » ٢ : ٢٧١ .